حزب سياسي يبيع الموارد السيادية للدولة ..

شركة صافر تطالب الحكومة بسداد ٥٢ مليون دولار

الأمناء / خاص:

طالبت شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج النفطي الحكومة بسرعة سداد مستحقاتها المالية، التي تتجاوز 52 مليون دولار، مقابل توريد النفط الخام لمحطات توليد الكهرباء في العاصمة عدن.

وأكدت مذكرة صادرة من وزير النفط الدكتور سعيد الشماسي، يخاطب بها رئيس الحكومة أن الشركة تواجه صعوبات مالية متزايدة نتيجة تأخر الحكومة في دفع مستحقاتها، مما قد يؤثر على عملياتها التشغيلية وإمدادات الوقود لمحطات الكهرباء.

وأوضحت المذكرة أن استمرار تأخير السداد قد يؤدي إلى أزمة في إمدادات الطاقة، ، وربما الامتناع عن توريد النفط الخام.

من جانبها، لم تصدر الحكومة اليمنية أي تعليق رسمي حول مطالب شركة صافر حتى الآن، بينما تواصل الجهات المعنية مساعيها لإيجاد حلول تضمن استمرار إمدادات الوقود وتجنب تفاقم أزمة الكهرباء في عدن.

يأتي هذا في الوقت الذي يتم الترويج له أن إمدادات النفط الخام لكهرباء عدن هو هبه من محافظ مأرب سلطان العرادة، في مغالطة واضحة للرأي العام، بالرغم أن محافظة مأرب امتنعت عن توريد الأموال إلى البنك المركزي في العاصمة عدن.

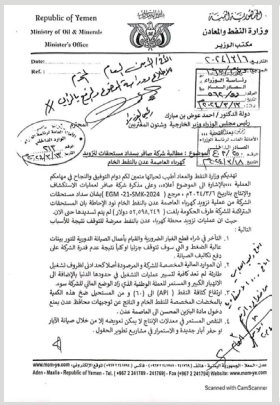
Republic of Yemen
Ministry of Oil & Minerals
Minister's Office
وزارة النفط والمعادن
مكتب الوزير

Republic of Yemen
Ministry of Oil & Minerals
Minister's Office
وزارة النفط والمعادن
مكتب الوزير

جدير بالذكر أن شركة صافر تقع في محافظة مأرب الخاضعة لسيطرة حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يدير المحافظة وتخضع الشركة لسيطرته .

واعتبر مراقبون في تصريحات لـ«الأمناء» أن مطالبة حزب الإصلاح للحكومة بتسديد مستحقات توريد المشتقات النفطية التي تعتبر من الموارد السيادية سابقة خطيرة ومثيرة في نفس الوقت إذ أن التصرف بالموارد السيادية هو من اختصاص الحكومة ولا يحق لأي جهة التصرف بها .

العليمي يتحدى الأغلبية في المجلس الرئاسي ويرفض إقالة بن ماضي!

ملف حضرموت يشعل المواجهة داخل المجلس .. قرارات مفصلية خلال أيام!

الأمناء / خاص :

كشف مصدر رئاسي رفيع لـ«الأمناء» عن استمرار الخلافات داخل مجلس القيادة الرئاسي بشأن إقالة محافظ حضرموت، مبخوت بن ماضي، وإحالته للتحقيق، وذلك على خلفية الكشف عن أنبوب نفطي غير قانوني ومصفاة تكرير بدائية تستخدم لتهريب النفط الخام بطريقة مخالفة للمعايير القانونية والهندسية والبيئية. وكانت هذه القضية قد أثيرت مؤخرا من قبل عضو المجلس، اللواء فرج البحسني، الذي وثقها بالصور والفيديو.

وأوضح المصدر أن غالبية أعضاء المجلس يدعمون موقف البحسني، ويدفعون باتجاه تعيين محافظ جديد لحضرموت من بين ثلاثة مرشحين يطرحهم حلف قبائل حضرموت، سعياً لحل الأزمة الناتجة عن قرار الحلف بوقف خروج شاحنات الوقود من حضرموت إلى عدن ومناطق أخرى.

في المقابل، يرفض رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد العليمي، إقالة بن ماضي في الوقت الراهن، مشدداً على ضرورة استكمال التحقيقات النيابية بشأن قضية الأنبوب النفطي ومصفاة التكرير البدائية. كما يشترط العليمي أن يكون أي بديل للمحافظ من حزب المؤتمر الشعبي العام، باعتبار حضرموت محسوبة ضمن حصص الحزب في إطار تقاسم المناصب المحلية.

ووفقاً للمصدر، من المقرر أن يعقد مجلس القيادة جلسة حاسمة خلال اليومين المقبلين في الرياض، لمناقشة عدد من القرارات التي تمثل مطالب رئيسية لأبناء حضرموت، والتي نقلها اللواء البحسني عن قيادة الحلف والقوى السياسية والمدنية في المحافظة. وتشمل هذه المطالب إقالة بن ماضي إلى جانب 16 مسؤولاً تنفيذياً وأمنياً وعسكرياً، وإحالتهم للتحقيق بتهم تتعلق بالفساد وسوء الإدارة.

٢٠٠ ألف دولار تفجر خلافا بين العليمي وبن مبارك

الأمناء / خاص :

علمت صحيفة «الأمانة» من مصادر مطلعة أن مبلغ 200 ألف دولار أصبح فجر خلاف جديدة بين رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي ورئيس الحكومة أحمد بن مبارك، مما يزيد من تعقيد التوترات بين الطرفين في ظل الظروف السياسية الحالية.

وتفيد المعلومات بأن خبرًا وصل إلى مكتب العليمي يفيد بأن إحدى السفارات الأجنبية قد حولت المبلغ المذكور إلى حساب بن مبارك، دون تقديم أي توضيحات حول سبب التحويل. وفي وقت لاحق، طلب العليمي من بن مبارك المشاركة في هذا المبلغ، إلا أن الأخير رفض بشكل قاطع.

وعلى خلفية هذا الرفض، تقدم العليمي بمذكرة إلى السفارة المعنية طالبًا إيقاف صرف المبلغ، إلا أن السفارة رفضت طلبه.

ويأتي هذا التطور في إطار سلسلة من الخلافات المستمرة بين العليمي وبن مبارك، التي تعود إلى الفترة الأخيرة من تولي العليمي رئاسة مجلس القيادة الرئاسي، حيث شهدت العلاقة بين الرجلين تصاعدًا في التوترات بسبب الخلافات السياسية والإدارية، فضلًا عن الصراع على النفوذ داخل الحكومة اليمنية.

توجه دولي وإقليمي لإعادة هيكلة مجلس القيادة والحكومة

عدن الأمناء:

كشفت مصادر مطلعة لـ«الأمناء» عن تصاعد التوتر بين مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية خلال الأيام الماضية، تزامنًا مع احتجاجات شعبية في العاصمة عدن بسبب الانقطاع الكامل للكهرباء. وأفادت المصادر بحدوث مشادات خلف الكواليس بين قيادات المجلس الرئاسي ورئيس الحكومة، وسط تبادل للاتهامات بشأن المسؤولية عن تدهور الأوضاع.

وأوضحت المصادر أن اللجنة الرباعية الدولية وسفراء الاتحاد الأوروبي عقدوا خلال اليومين الماضيين مشاورات مغلقة، ركزت على ضرورة إجراء تعديل حكومي وإعادة هيكلة مجلس القيادة الرئاسي. كما أكدت المصادر وجود استياء دولي، لا سيما من قبل الرباعية وفرنسا، بسبب عدم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماع الذي عُقد الشهر الماضي، والذي كان من المفترض أن يشمل تعديلات حكومية.

ووفقًا للمصادر، فإن حالة الجمود السياسي أدت إلى توجيه الاتهامات بين الأطراف المختلفة، وسط محاولات للتنصل من المسؤولية عن تعثر تنفيذ الاتفاقات. وأشارت إلى أن الأيام المقبلة قد تشهد تغييرات جذرية في المشهد السياسي، مع احتمالية إزاحة العوائق التي أعاقت تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. كما ألمحت المصادر إلى أن هناك توجهًا فعليًا لإجراء تعديل حكومي وإعادة هيكلة المجلس الرئاسي، مما قد يفضي إلى مفاجآت كبيرة، بما في ذلك احتمال الإطاحة برئيس الحكومة أحمد بن مبارك كخطوة استباقية لاستيعاب الضغوط الدولية.

وأفادت المصادر بأن التغييرات المرتقبة أصبحت حتمية، وسط توقعات بأن تشهد الفترة القادمة تحولات جوهرية في تركيبة السلطة التنفيذية.

مصادر أمنية ترجح مغادرة سفير إيران لدى الحوثيين إلى خارج اليمن

الأمناء / ديفانس لاين:

رجحت مصادر أمنية لـ«ديفانس لاين» أن علي محمد رضائي، سفير إيران لدى جماعة الحوثي المدعومة من نظام إيرن والمصنفة على قوائم الإرهاب، قد غادر اليمن.

ووفقا للمصادر فقد يكون رضائي غادر عبر رحلات جوية عبر مطار صنعاء أو تم تهريبه عبر طرق أخرى، بالتزامن مع ورود معلومات عن مغادرة خبراء إيرانيين إلى خارج اليمن في الأسابيع الأخيرة الماضية.

عينت طهران رضائي سفيرا لها لدى ذراعها الحوثية في أغسطس 2024، خلفا لسفيرها السابق حسن إيرلو الذي تم الإعلان عن مقتله في ديسمبر 2021.

ومنذ ما بعد تقديمه أوراق اعتماده لرئيس المجلس السياسي الحوثي في الأول من شهر سبتمبر الماضي، كان الظهور الوحيد لعلي رضائي في صنعاء في فعالية تأبينية نظمها الحوثيون لأمين عام «حزب الله» حسن نصر الله الذي قتل بغارات إسرائيلية.

ولم يسجل له أي ظهور بعد ذلك.

تعيين رضائي جاء خرقا لتفاهمات أفضت إليها وساطة صينية بين طهران والرياض قضت بإعادة العلاقات تدريجيا، وعدم قيام إيران بتعيين سفيرا لها لدى الحوثي.

فيما تتحدث معلومات أن رضائي لم يكن معروفا في المجال السياسي والدبلوماسي قبل تعيينه، ويتوقع أنه قيادي عسكري وضابط في الحرس الثوري الإيراني وذراعه الخارجية وفيلق القدس.

وكانت مصادر أمنية واستخبارية قد كشفت لـ«ديفانس لاين» في أكتوبر الماضي عن مغادرة القيادي الإيراني المدرج على لائحة الإرهاب عالميا عبدالرضا شهلائي، إلى خارج اليمن منذ ما بعد الضربات الإسرائيلية لحزب الله في الضاحية الجنوبية للبنان.

القيادي في الحرس الثوري وفيلق القدس الإيراني عبدالرضا شهلائي المعروف باسم «يوسف أبو الكرخ» و«حاج يوسف» كان يتواجد في اليمن منذ ما قبل العام 2014م، لدعم جماعة الحوثيين وتطوير بنيتها التنظيمية وقدراتها العسكرية.

قيادي بالانتقالي الجنوبي: عدن تعيش وضعا كارثيا.. غياب كامل للخدمات الرئيسية والكهرباء

الأمناء / سبوتنيك :

أكد القيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي، منصور صالح، أن «العاصمة عدن تمر بوضع كارثي غير مسبوق بسبب انهيار منظومة الكهرباء، والتدهور الشامل لكل ما يرتبط بها من خدمات، كالماء والصرف الصحي والصحة، في ظل صمت مخز ومريب من قبل مجلس القيادة الرئاسي والحكومة وكأنهم غير معنيين بما يجري».

وقال صالح، في حديثه لـ«سبوتنيك»: «توقف محطات إنتاج الطاقة الكهربائية بشكل كامل، ودخول المدينة في ظلام دامس، بالتزامن مع انقطاع خدمة المياه لما يزيد عن 24 ساعة، في سابقة لم تعهدها المدينة التي عرفت الكهرباء قبل نحو قرن من الزمن، وقبل أن تعرفها كل دول المنطقة».

وحذّر صالح من أن «معاناة المواطنين وصلت إلى مرحلة بالغة الخطورة يصعب تحملها، ماقد ينذر بغضب شعبي عارم قد يطال الجميع وتخرج معه الأمور عن السيطرة، في ظل صمت وتخاذل رسمي واضح ومبارك لما يحدث، وهو مايستدعي تدخلا عاجلا من الأشقاء في التحالف العربي لإيقاف التدهور المريع في الخدمات، ومعالجة الوضع المعيشي والاقتصادي وإنقاذ المواطن الجنوبي من كارثة إنسانية مفتعلة ولأهداف سياسية مكشوفة».

وانتقد القيادي الجنوبي «الغياب الكامل لدور مجلس القيادة الرئاسي والحكومة في معالجة الأزمات الطاحنة، التي تسببت في إلحاق أذى كبير بالمواطن وأوصلته إلى ما دون خط الفقر، مع انعدام شبه كلي لمختلف الخدمات الضرورية»، منوهاً إلى أن «مايجري يتجاوز الفشل إلى الفعل المقصود لخدمة أجندات سياسية».

وأوضح صالح أن «ما تشهده عدن من تدهور اقتصادي وانهيار لمنظومة الخدمات وأهمها الكهرباء، عملية متعمدة وتوظيف سياسي لخدمة أهداف سياسية على حساب كرامة وحياة المواطن الجنوبي، وهو ما ينبغي أن يواجه بقوة وصرامة من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي، ومن خلفه شعب الجنوب، فحياة الناس وكرامتهم ليست ورقة سياسية توظف في إطار الصراع القائم بين شركاء العملية السياسية».

وشهدت مناطق عدة من العاصمة اليمنية عدن (جنوبي اليمن)، مساء الأربعاء، تظاهرات شعبية، تنديداً بالانقطاع الكلي لخدمة الكهرباء عن المدينة، وعمد المتظاهرون إلى قطع الطرق وإحراق إطارات السيارات، منددين بالأداء الحكومي وعجز الدولة عن توفير الخدمات وأهمها الكهرباء.